أوباما: «كنت أشعر بالسكينة عند مغادرة البيت الأبيض وبالخوف على البلاد»

الأمير هاري مقابلا أوباما

واشنطن - «وكالات»: تحدث الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما عن مواقع التواصل الاجتماعي، وعن شعوره عند تركه منصبه في مقابلة رئاسية نادرة مع الأمير البريطاني، هاري، وبثت أمس الأربعاء.

وطلب هاري، الذي كان ضيف صالة تحرير برنامج «تودي» الذي تبثه القناة الرابعة بهيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» من أوباما ان يصف له شعوره في 20 يناير عندما ادى دونالد ترامب اليمين الدستورية، الرئيس الـ45 للولايات المتحدة.

وقال أوباما: «كنت اشعر بالسكينة» معرباً عن شكره للسيدة الأولى، ميشيل أوباما وابنتيه.

غير أن هذا الشعور «كان متضارباً بسبب كل الأعمال التي لم تنجز والمخاوف من الطريقة التي تمضي بها البلاد قدما».

وذكر أوباما أيضا أن الزعماء يجب أن يكونوا مسؤولين عما ينشرونه على الانترنت، والآثار التي يمكن ان تترتب عنها، مستهدفا ترامب على ما يبدو وتعليقاته غريبة الأطوار على موقع تويتر، رغم أن أوباما لم يذكره بالاسم صراحة.

ولم يرغب الأمير في كشف ما إذا كان أوباما سيتسلم دعوة لزفافه على الفنانة الأمريكية، ميغان ماركل، في مايو المقبل.

ألمانيا: دعوات حزبية لمنح ضحايا العنصرية من اللاجئين حق البقاء

برلين - «وكالات»: دعا ساسة من حزبي اليسار والخضر الألمانيين إلى منح حق البقاء للاجئين، من ضحايا العنف العنصري في ألمانيا.

وقالت نائب حزب اليسار بالبرلمان الألماني مارتينا رينر إن «الحكومة الاتحادية مطالبة باتباع النماذج الموجودة في ولايات براندنبورغ، وبرلين، وتورينغن، وتمهيد الطريق لحق البقاء الإنساني لضحايا العنف العنصري».

من جانبها، قالت عضوة حزب الخضر إيرنه ميهالبك إن «الأوساط السياسية اختارت للاسف في السنوات الـ25 الأخيرة طريقاً آخراً، وفضلت تشديد الحصول على حق اللجوء رداً على هجمات ذات دوافع بمينية».

وأشارت إلى أن للمهاجمين شعوراً باليقين، بعد هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة رداً على أفعالهم، مؤكدةً الحصول على فائدة كبرى إذا أفشلت الأوساط السياسية ذلك.

يُذكر أن مرسوماً في ولاية براندنبورغ مثلاً ينص على إمكانية حصول الضحايا على تعويض يمنحهم الحق في البقاء.

إيران: قتيل في زلزال بـ 4.2 درجات قرب طهران

إيرانيون في الشارع خوفاً من الزلزال

طهران - «وكالات»: ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، أن إيرانيا توفي بأزمة قلبية وأصيب ما لا يقل عن 56 شخصا بجروح طفيفة بسبب زلزال بلغت قوته 4.2 درجات على سلم ريختر، ضرب منطقة تبعد 50 كيلومترا عن العاصمة طهران أمس الأربعاء.

ونقلت الوكالة عن أجهزة الطوارئ الطبية أن معظم المصابين تعرضوا لـ«أذى أثناء محاولتهم الفرار إلى خارج المباني وأنهم خرجوا من المستشفى بعد العلاج».

والزلزال الجديد هزة ارتدادية لزلزال بلغ 5.2 درجات، يوم 20 ديسمبر، وأدى إلى مقتل شخصين.

وقالت وكالات أنباء محلية إن الشعور بالزلزال امتد إلى طهران، التي أمضى فيها الكثير من السكان ليلهم في سيارات أو مراكز رياضية ومبان أخرى تحولت إلى مراكز إنقاذ.

وإيران من أكثر دول العالم عرضة للزلازل، حيث تتقاطع فيها عدة خطوط تصدعات جيولوجية كبرى.

ولقي 31 ألف شخص حتفهم في زلزال من 6.6 درجات، ضرب إقليم كرمان في 2003، ودمر مدينة بام الأثرية.

روسيا: مقتل شخص على الأقل في إطلاق نار واحتجاز رهائن بموسكو

موسكو - «وكالات»: أكد مصدر أمني روسي احتجاز عدة أشخاص رهائن في مصنع جنوب شرق موسكو، حيث أطلق مجهول النار، ما أدى إلى مقتل شخص.

ووفق وكالة سبوتنيك الروسية أمس الأربعاء، أكد المصدر: «احتجاز عدة أشخاص في مبنى المصنع».

ومن جانبها، اعتقلت الشرطة الروسية مقتل شخصين على الأقل في إطلاق نار بمصنع جنوب شرق موسكو، مؤكدة أن احتجاز الرهائن جاء على خلفية نزاع على ممتلكات، وأن الشرطة تتعامل مع الحادث.

وقال مصدر في الشرطة: «إن الجاني يرفض إطلاق سراح المحتجزين المصابين» رغم نداء قوات الأمن.

تتمات

الحكومة: الكويتيون

القانون وضوابطه.

جاء حديث الصالح ردا على مداخلة للنائب عدنان عبد الصمد، قال فيها: إن الوحدة الوطنية امر هام جدا خاصة في هذه الايام، وسمو الامير اكد مرارا وتكرارا عليها ولكن السؤال: متى تلتزم بذلك كل الجهات الحكومية قبل المواطنين، لابد ان يعرف الجميع انه لا يمكن ان يستغني احدنا عن الاخر، فهذا ينذر بانهيار المجتمع، فلا يعقل عدم تعيين البعض من طائفة معينة هذا يفكك المجتمع ويضرب الوحدة الوطنية.

أضاف عبد الصمد: اكن ارغب في الحديث بهذا الامر لكن بلغ السيل الزبى، والجروح نازفة هناك تفرقة موجودة وبصورة كبيرة في المجتمع، متسائلا: هل يعقل ان ترفض عشرات الطلبات لانشاء المساجد للشيعة، مع العلم انه لا يوجد لديهم سوى 50 مسجدا فقط مقابل 1800 للإخوة السنة، اي وحدة وطنية نتحدث عنها ومخيمات الاماكن زوار المقدسة في العيدلي ترفض، ويطالب البعض بازالتها، اي وحدة وطنية وطبيب كويتي يكفر المذهب الشيعي ويحكم بالبراءة!.

سجن النواب

بالحصانة البرلمانية، بالرغم من اتفاق السلطتين على عضوية النواب المحكومين.

وقال: إنه من المؤسف عدم مناقشة طلب النائب د. عادل الدمخي من قبل أعضاء اللجنة التشريعية، موضحا «سعينا إلى تقديم طلب بصفة الاستعجال لمناقشة قضية احتجاز النواب على هامش جلسة أمس الأربعاء، ولكن لم نتمكن من ذلك».

أضاف: «تقدمنا بطلب عقد الجلسة الخاصة، على اعتبار أنه يجب التعامل مع قضية حبس النواب بشيء من الأهمية»، مؤكدا أن هناك أطرافا محسوبة على الحكومة عرقلت مناقشة قضية احتجاز النواب، واعتبر أن عدم حضور اللجان هو تعطيل لأعمال المجلس.

وأشار الدلال إلى أن الحكومة لديها استحقاق كبير في حضورها للجلسة الخاصة، موضحا «إن لم تحضر الجلسة فإن هذا دليل على سعيها للتصعيد».

وقدم طلب عقد الجلسة الخاصة 12 نائبا هم محمد الدلال ود. عادل الدمخي وحمدان العازمي وعبدالله فهاد وأسامة الشاهين ونايف المرداس وشعيب المويزري ود. عبدالكريم الكندري ورياض العدساني ومحمد هايف وعبدالوهاب البابطين وناصر الدوسري.

من جهته أكد النائب عبدالله فهاد، أن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، شكل لجنة للتحقيق في الممارسات غير القانونية، والتعسف أثناء القبض على المتهمين في قضية دخول المجلس.

وأوضح فهاد أن «الجراح شكل هذه اللجنة بناء على طلبي، وهذا يدل على احترامه للدستور والقانون، وأن نتائج عمل اللجنة ستعلن خلال أسبوعين».

أضاف فهاد أن «احتجاج النواب والشباب الذي أدى إلى حبسهم، ليس بدعة وتمت ممارسته في كثير من البرلمانات».

وأشار إلى أن «هم الشباب والنواب المحبوسين عالية عندما زرناهم واستمعنا إلى بعض همومهم، مؤكدا أنه «لن يتوانى عن متابعة هذه القضية وستكون الشغل الشاغل خلال الفترة المقبلة».

واعتبر فهاد أن بعض القيادات في الداخلية لا تريد لهذا البلد خيرا، مشيرا إلى أن «تصرفات هؤلاء لا تستقيم مع منهج وزير الداخلية».

وفي سياق آخر، قال فهاد إن «وزير الداخلية يتحمل مسؤولية الظلم والاستهتار الذين يعاني منهما البدون، بسبب إجراءات الجهاز المركزي لمعالجة قضية المقيمين بصورة غير قانونية».

من جهة أخرى - وفي مداخلة للنائب مبارك الحريص تساءل: ماذا فعلت وزارة الخارجية للمواطن الكويتي فالح العازمي المعتقل في ايران منذ 4 شهور، أيضا سبب الغلب مشاكلنا في ادارات ومؤسسات الدولة تعود الى جهتين ديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع الديوان يرفضون الرقابة عليهم، والفتوى فتاواها متناقضة في كثير من الاحيان.

كما أثار النائب عودة الرويعي بدوره حادثة الاعتداء على الضابط الكويتي في الاردن وكذلك كل الاعتداءات التي تقع على مواطنينا والطلبة الدارسين.

ورد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، مؤكدا أن حادث الاعتداء الذي تعرض له طالب ضابط كويتي في الأردن كان محل اهتمام ومسؤولية وزارة الخارجية منذ اليوم الأول لوقوعه.

وقال الخالد إنه «منذ اليوم الأول من وقوع الحادث بتاريخ 19 أكتوبر الماضي، وفور علم السفارة بالحادث توجه المسؤول القنصلي إلى المستشفى لمتابعة حالة الطالب».

أضاف أنه بعد استكمال التقارير الطبية بشأن حالة الطالب تم الذهاب إلى أقرب نقطة أمنية لتسجيل قضية ومتابعتها، مبينا أنه «قبل أيام تم التعرف على اثنين ممن قاموا بالاعتداء على الطالب وإيقافهم 11 يوما لعرضهم على القضاء».

وأوضح أن لدى دولة الكويت 105 سفارات حول العالم مسؤوليتها وواجبها خدمة الكويت وحماية مصالحها ومصالح مواطنيها بالخارج، ومثل هذه الحوادث تحصل مع الأسف في أي مكان بالعالم.

وقال «نتمنى أن ينال المعتدون جزاءهم بموجب القانون»، معربا عن الشكر للسلطات الأردنية على تعاونها التام في هذه القضية وغيرها من القضايا.

وكان الغانم قد رفع جلسة مجلس الأمة التكميلية، إلى يوم 9 يناير 2018 بعد انتهاء مناقشة بند الرد على الخطاب الأميري الذي افتتح به سمو الأمير دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وطالب نواب خلال مناقشة هذا البند بقراءة مضامين الخطاب السامي، للاسترشاد به كتباس وخارطة طريق سعيا إلى بناء الوطن، ملمّين جهود سمو الأمير التي أثمرت عن رفع الإيقاف الرياضي وتنظيم دورة الخليج.

وأكدوا أن الخطاب الأميري جاء شفافا ودقيقا ومحددا لا لبس فيه، مطالبين الحكومة بتفعيل مضامينه والالتزام بما جاء فيه.

وتطرق النواب إلى قضايا عدة كالتوظيف والبطالة وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي وتحفيز الاقتصاد وإيقاف الهدر في الميزانية وتنظيم عملية العلاج بالخارج وغيرها.

وطالبوا بتوفير فرص وظيفية للخريجين الكويتيين بما يتناسب ومؤهلاتهم، بالإضافة إلى عمل تخطيط استراتيجي لاستيعاب الطاقات البشرية ومراجعة المناهج التعليمية.

وأكدوا ضرورة محاسبة المسؤولين المقصرين والمتلكئين الفساد وتفعيل الجانب الرقابي في المؤسسات الحكومية، والإسراع في إصدار قانون محاسبة القضاء والسعي إلى تعميق مفهوم النزاهة.

وانتقدوا ما اعتبروه عبثا في القطاع النفطي، مطالبين بفتح التوظيف للكويتيين في هذا القطاع الحيوي، ودعوا الحكومة إلى إعادة النظر في النظام الإداري المترهل، وإيجاد نظام إجرائي خاص يقضي على الروتين.

وتمنوا أن يكتمل مشروع مدينة الحرير بالشكل المخطط له، مشيرين إلى أن المشروعات الكبرى تخدم فقط القطاع الخاص رغم أن هذا القطاع لا يوفر وظائف للمواطنين.

ورفض بعض النواب إلغاء قانون شركة لاستقدام العمالة المنزلية (الدرة)، مطالبين بتصحيح مسارها حتى تفي بالغرض الذي انشئت من أجله وترفع عن المواطنين كاهل الأعباء المالية.

وزارة الخدمات

الآثار المترتبة على حدوث اي كارثة وتنظيم الطريقة المثلى للتعامل معها، وضمان استمرار عمل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال خطة تفصيلية للاستجابة السريعة والمناسبة لحجم الكارثة ونوعها كرد فعل اولي وتحديد مسؤولية كل من القطاعات والادارات.

وذكرت انه تم تشكيل فريق عمل لمتابعة الاماكن الحيوية التابعة للوزارة ورفع تقرير للجنة على ان يتم عرضه على وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات الدكتورة جنان بوشهري، اضافة الى تكليف اعضاء اللجنة بالتنسيق مع وزارة الداخلية لمتابعة جاهزية الثلاجي التابعة للوزارة واجراء الصيانة اللازمة لها.

واشارت الى انه تم بحث خطط الطوارئ والخطط البديلة والاستعدادات المناسبة للوقوف على بيان مدى الجاهزية والاستعداد والتنسيق بين الاجهزة والفرق المعنية بمجالات التعامل مع حالات الطوارئ.

وأكدت أهمية اتخاذ كل الاستعدادات وإجراءات الحماية اللازمة لضمان أمن وسلامة جميع الموظفين والمنشآت، وتوفير جميع سبل وتدابير الحماية وفقا لخطط الطوارئ المحددة في هذا الشان.

الإمارات: أحكام

بقصد الإضرار بسمعة الدولة.

وقضت المحكمة في القضية الثانية بمعاقبة المتهمين (م.ع.ع)، و(ع.س.ع)، و(ي.س.ع)، و(ب.ع.س) من الجنسية العربية بالسجن لمدة 10 سنوات وتغريم كل منهم مليون درهم عما نسب لكل منهم بالترويج لتنظيم داعش الإرهابي عن طريق النشر وحيازة صور ومقاطع فيديو ومستندات إلكترونية تتضمن ترويجا لتنظيم داعش الإرهابي معدة لإطلاع الغير عليها. وقد نشر المتهمان الأول والرابع أخبارا تعرض مصالح الدولة للخطر. وروج المتهمان الثالث والرابع لتنظيم داعش الإرهابي.

كما قضت المحكمة بالإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة المقضي بها ومصادرة أجهزة الاتصالات المضبوطة ومحو المعلومات والبيانات المستخرجة الخاصة بما نسب للمتهمين. ثانيا: تغريم المتهمين الأول والثاني مبلغ 6 آلاف درهم عما نسب إليهما من حيازة ذخائر بغير ترخيص، مع إلزامهما بالمصاريف القضائية. وثالثا: ببراءة المتهمين الأول والرابع مما نسب إليهما من تهمة السعي للانضمام لتنظيم داعش الإرهابي.

وفي قضايا التخابر، حكمت المحكمة في القضية الثالثة بسجن المتهم الخليجي (ع.م.ر) لمدة 10 سنوات وتغريمه 100 ألف درهم، مع وضعه تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء العقوبة المقضي بها. وذلك عن تهمة التخابر مع دولة أجنبية وإهانة رموز الدولة.

وثانيا: بسجن المتهم (س.م.ل) خليجي الجنسية لمدة 3 سنوات وتغريمه 50 ألف درهم وإبعاده عن البلاد، بعد تنفيذ العقوبة المقضي بها، وذلك عن تهمة الإساءة لرموز الدولة والخليج.

وأمرت بمصادرة أجهزة الاتصالات المضبوطة ومحو المعلومات والبيانات المستخرجة الخاصة بما نسب للمتهمين، وإلزامهما بالمصاريف القضائية.

وفي القضية الرابعة قضت المحكمة بسجن المتهم (س.م.ع) لمدة 7 سنوات عن التهمتين الأولى والثالثة (التخابر وتصوير منشآت نفطية) وإلزامه بالمصاريف القضائية، وببراءته من التهمة الثانية (إهانة رمز الدولة)، وكما أمرت بمصادرة أجهزة الاتصالات المضبوطة.

وأصدرت المحكمة في القضية الخامسة حكماً بالسجن لمدة 7 سنوات للمتهمين الأول والثالث (ب.م.ح)، و(و.م.ح) وحبس المتهم الثاني (إ.ع.ح) لمدة 18 شهرا عن التهمة المسندة لكل منهم، الإلتحاق بتنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة، وإبعادهم عن الدولة بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها.

وفي القضية السادسة حكمت المحكمة بسجن المتهم الخليجي (ح.ع.ر) لمدة 15 سنة وسجن المتهمة الثانية (إ.ع.ح) عربية الجنسية لمدة 10 سنوات وإبعادها عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة المقضي بها ومصادرة الأوراق ومحتويات المعلومات ووسائل الاتصال التي تحوي المعلومات موضوع القضية وبإلزامهما بالمصاريف القضائية. وذلك عن تهمة مد سفارة دولة أجنبية بمعلومات عسكرية خاصة.

وتعود تفاصيل القضية الأولى: اتهمت نيابة أمن الدولة (س.ث.م) خليجي الجنسية بالنشر على الشبكة المعلوماتية وانتساب معلومات تروج وتحبذ لتنظيمين إرهابيين «داعش وأنصار الشريعة في اليمن»، ونشر أيضا على الشبكة المعلوماتية معلومات نعت فيها رموز دولة شقيقة بعبارات من شأنها تعريض مصالح الدولة العليا للخطر بإساءة العلاقات بين الإمارات والدولة الشقيقة.

ونشر على الشبكة المعلوماتية معلومات نعت فيها دولة عربية بألفاظ من شأنها تعريض مصالح الدولة العليا للخطر.

وأما تفاصيل القضية الثانية: اتهمت نيابة أمن الدولة (م.ع.ع) 35 سنة و(ع.س.ع) 38 سنة و(ي.س.ع) 33 سنة (ب.ع.س) 36 سنة من الجنسية العربية بالترويج لتنظيم إرهابي داعش عن طريق النشر وحيازة صور ومقاطع فيديو ومستندات إلكترونية تتضمن ترويجا لتنظيم إرهابي داعش معدة لإطلاع الغير عليها، ونشر المتهمان الأول والرابع أخبارا تعرض مصالح الدولة للخطر. وقام المتهمان الثالث والرابع بالترويج لتنظيم داعش الإرهابي.

وفي تفاصيل القضية الثالثة: اتهمت نيابة أمن الدولة المتهمين الأول (ع.م.ر) 34 سنة بالتخابر مع دولة أجنبية بأن أمد ضابط استخبارات تلك الدولة بمعلومات خاصة بشرطة أبوظبي ومعسكر «العوهة» والتدريبات التي تلقاها خلال عمله.

والمتهم الثاني (س.م.إ) خليجي الجنسية 44 سنة، حيث قاما بعمل عدائي ضد دولتين شقيقتين من شأنه الإساءة للعلاقات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة بأن نشرا على مواقع التواصل الاجتماعي «الواتساب» عبارات مسيئة للدولتين.

وأيضا أفاتا أحد رموز الدولة بأن نشرا على الشبكة المعلوماتية بوصف التهمة الأولى بقصد السخرية، وبالإضافة لتفقا بعبارات مسيئة للقوات المسلحة الإماراتية في اليمن بقصد الإضرار بسمعة وهيبة الدولة وإحدى مؤسساتها.

وفي تفاصيل القضية الرابعة: اتهمت نيابة أمن الدولة (س.ع.ع) خليجي الجنسية بالتخابر مع دولة أجنبية وتزويد عملاء إحدى السفارات بخرائط ومستندات ومعلومات حاسمة عن مواقع حقول النفط بالدولة، تضر بأمن وسلامة الوطن وأراضيه.

وتأتي تفاصيل القضية الخامسة: اتهمت نيابة أمن الدولة المتهمين الأول (ب.م.ح) 27 سنة، الثاني (إ.ع.ح) 17 سنة بالتواجد في الدولة بعد التحاقهم بتنظيمين إرهابيين داعش وجبهة النصرة السورية، الثالث (و.م.ح) 32 سنة تواجد بالدولة بعد تعاونه مع تنظيمين إرهابيين جبهة النصرة وأحرار الشام وزودهما بالأسلحة والذخائر مع علمه بحقيقتهما وأغراضهما.

في القضية السادسة، اتهمت نيابة أمن الدولة (ح.ع.ر) 27 سنة، خليجي الجنسية، سعى لدى دولة أجنبية «إيران» بأن عرض إمدادها بمعلومات عسكرية خاصة بجهة عمله من شأنها الإضرار بمركز الدولة العسكري.

وأما المتهمة الثانية (إ.ع.ح) 45 سنة، اشتركت بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في السعي لدى دولة أجنبية «إيران» بأن اتفقت معه على مقابلة الملحق العسكري في السفارة الإيرانية بأبوظبي، لتسهيل لقاء المتهم الأول به لعرض ما لديه من معلومات

أردوغان: الأسد

«من المستحيل مطلقا إحراز تقدم مع وجود الأسد في سوريا».

أضاف: «بشار الأسد إرهابي بالتأكيد، يمارس إرهاب الدولة. من المستحيل أن نستمر مع الأسد. وكيف نفتح أذرعنا للمستقبل مع وجود الرئيس السوري الذي قتل ما يقرب من مليون مواطن. ومن المستحيل أن تقبل تركيا بذلك. لأننا بذلك سنكون غير عادلين» بالنسبة إلى السوريين الذين قتلهم.

وسارعت وزارة الخارجية السورية بالرد على تلك التصريحات باتهام أردوغان نفسه بدعم الجماعات الإرهابية التي تقاتل قوات الحكومة في الحرب الأهلية.

وتعارض تركيا بقاء الأسد في منصبه منذ بدء الصراع، وهذا هو العام السابع الذي تواصل فيه مساندة المعارضة التي تسعى إلى الإطاحة به، وتتهم الزعيم السوري بارتكابه جرائم حرب.

ولاتزال الأمم دور أساسي في الجهود المبذولة لإنهاء الحرب، بالاشتراك مع روسيا وإيران، حليفي الأسد الرئيسيين.

وجاءت تصريحات أردوغان بعد أيام من اتفاق الوسطاء على عقد مؤتمر للسلام في سوريا في منتجع سوتشي الروسي الواقع على البحر الأسود في نهاية يناير/كانون الثاني.

وقد فشلت محاولة سابقة لعقد هذا المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني بسبب عدم اتفاق الأطراف المحتمل مشاركتها فيها.

الحوثيون يحجزون

توجيهات للنيابة العامة التابعة للحوثيين من نائب وزير الداخلية في حكومة الانقلابيين عبدالحكيم الخيواني.

وأصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء وبناء على ذلك، توجيهاً للبنوك التابعة للقطاعين الخاص والمختلط، بطالبهم فيها بالحجز التحفظي على عدد من الحسابات البنكية في الكشوفات المرفقة.

وتحوي الكشوفات نحو 1223 اسماً الموصوفين بـ «الخونة» على حد تعبيرهم.

وكشفت وثائق لتوجيهات صادرة عن ميليشيات الحوثي الانقلابية، عن اتخاذها قراراً بالتحفظ على ممتلكات وأموال من وصفتهم بـ«الخونة»، في إشارة إلى القوائم للشرعية اليمنية والمعارضين لانقلابها على الدولة.

وبموجب إحدى الوثائق الصادرة تحت اسم «لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة»، والموجهة إلى البنك المركزي اليمني الخاضع لسيطرتها، فإن لديها قراراً تضمن، إجراء تحفظاً على ممتلكات من وصفتهم بـ«الخونة»، وعددهم 1223 اسماً، أولهم ابتهاج عبدالله الكمال «وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة اليمنية الشرعية»، وآخرهم يوسف حسين مهدي.

ويرأس ما تسمى «لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة»، والتي يفصح عنها للمرة الأولى ولم يعلن تاريخ تشكيلها، القيادي الحوثي عبدالحكيم الخيواني، نائب وزير الداخلية في حكومة الانقلاب غير المعترف بها، في إطار عملية النهب التي تقوم بها ضد ممتلكات المعارضين للانقلاب من مختلف الأحزاب السياسية.

وبررت اللجنة قرارها بأنه يستند على أمر ما سمتها بالنيابة الجزائية المتخصصة، وطلبت من البنك المركزي التعميم على جميع البنوك الرسمية والأهلية بحجز جميع الحسابات البنكية، وفق الكشف المرفق، بحسب المذكرة المؤرخة في 23 ديسمبر الجاري، وعددهم «1223 شخصاً» ممن سمتهم «الخونة»، وقالت إنه تم الحجز على ممتلكاتهم.

لافروف: مهمتنا

الآن هي «تدمير جبهة النصرة».

في سياق آخر، اعتبر لافروف أن محادثات السلام التي اقترحتها موسكو والمقررة الشهر المقبل في سوتشي مهمة، من أجل التوصل إلى تسوية في سوريا، مشيرا إلى أنها لن تعرقل المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف.

ويأتي تصريح لافروف الأربعاء، بعد يوم على إصدار عدد من جماعات المعارضة السورية سلسلة بيانات، قالت فيها إن المحادثات المقررة في مدينة سوتشي الروسية الشهر المقبل محاولة «للتحايل» على عملية السلام الأممية.

وقال لافروف، الذي اجتمع بالمعارضة السوري البارز أحمد الجربا، الأربعاء، لوكالات الأنباء الروسية إن مؤتمر سوتشي سيضع الأساس للمحادثات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف.

ونقلت الوكالات عن لافروف قوله إن هناك «دعماً واسعاً» لمحادثات سوتشي وسط السوريين. وقال إن هدف روسيا هو جمع أكبر عدد ممكن من جماعات المعارضة للمساعدة في إصلاح الدستور السوري.

الأمير هاري

واستضاف الأمير هاري في برنامجه الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، ووالده تشارلز، أمير ويلز.

وركزت الحلقة على عدة قضايا، مثل إحداث «تغيير» وتجربة الأمير في الجيش والصحة الذهنية والجرائم بين الشباب والتغير المناخي.

وهذه هي السنة الـ 14 التي تقوم فيها شخصيات عامة بإدارة البرنامج في الفترة بين عطلة أعياد الميلاد حتى رأس السنة.

وكان من بين المحررين الضيوف، هذا الأسبوع، أحد الروبوتات ومديرة مسرح البالية الوطني البريطاني، تمارا روفو، والشاعر والروائي النيجيري بن أوكري.

وقضى الأمير هاري عطلة عيد الميلاد في ساندرينغام مع أعضاء الأسرة الملكية، وخطيبته الممثلة الأمريكية ميغان ماركل.

أوباما

ويقدم البرنامج عادة الثنيان جاسلين ويب وسارا مونتاغ.